ضامن لما غصب فان رد ذلك بحاله فلا شيء وان تغير
في بدنه فرب مخير بين اخذه بنقصه او تضمينه القيمة
ولو كان النقص بتعديه خير ايضا في اخذه واخذ ما
نقصه وقد اختلف في ذلك والاعلة للغاصب
ويرد ما اكل من غلة او انتفع ولا يرد ها غير الغاصب
ومن غصب امة ثم وطيها فعليه وولده رقيق
لرب الامة ولا يطيب لغاصب المال ربحه حتى يرد
راس المال على ربه ولو تصدق بالربح كان احب الينا
بعض اصحاب مالك وفي باب الاقتضاء شيء من هذا

باب في احكام الدماء والحدود والقتل نفس

بنفس الا ببينة او اعتراف لوبا القسامة اذا وجبت

يقسم

يقسم الولاة خمسين يمينا ويستحقون الدم ولا يحلف
في العمد اقل من رجلين ولا يقتل بالقسامة اكثر من رجل
واحد وانما يجب القسامة بقول الميت دمي عند فلان
او ببينة شاهد على القتل وبشاهدين على الجرح ثم يموت
بعد ذلك ويأكل ويشرب واذا نكل مدعوا الدم حلف
المدعى عليهم خمسين يمينا فان لم يجد من يحلف من ولاته
معه غير المدعا عليه وحده حلف الخمسين يمينا ولو
ادعى القتل على جماعة حلف كل واحد خمسين يمينا
ويجلف من الولاة في طلب الدم خمسون رجلا فصبين
يمينا وان كانوا اقل قسمت عليهم الايمان ولا تحلف المراة
في العمد وتحلف الورثة في الخطا بقدر ما يورث منهم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)